
**الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تؤكد على تصنيف الامتثال الشرعي والمضارب لتكافل
الراجحي بدرجة 1 (KSA) على النطاق الوطني وبدرجة "SCFR (Global) High" على
النطاق الدولي**

المنامة: 9 مارس، 2023 - أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) على تصنيف الامتثال الشرعي والمضارب لتكافل الراجحي بدرجة 1 (KSA) على المستوى الوطني، مما يدل على عدم وجود انحرافات جوهرية عن الإطار الوطني التنظيمي و/أو معايير القطاع، وبدرجة "SCFR (Global) High" على المستوى الدولي، مما يدل على مستوى عالي من الامتثال للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالالتزامات الإئتمانية المتمثلة في التمويل المتتوافق مع الشريعة.

تكافل الراجحي هي شركة سعودية مساهمة ("SC") مقرها في المملكة العربية السعودية (KSA)، وهي مملوكة بغالبية أسهمها من قبل مجموعة الراجحي (26.5% من قبل تكافل الراجحي - البحرين و 35% من قبل مصرف الراجحي). يتضمن العمل الأساسي للشركة على قطاعات العام، السيارات، الطبي، الحماية والادخار، البحري، الحريق، والهندسي، والتأمين ضد الحوادث. ارتفع إجمالي المشاركات بنسبة 1% في عام 2021. ومع ذلك، نمت تكاليف الأكتتاب والنفقات الإجمالية بنسبة 8.7%， مما أدى إلى انخفاض كبير في صافي الفائض إلى 10.1 مليون ريال سعودي (2020: 26.2 مليون ريال سعودي). ويعزى ذلك إلىارتفاع الكبير في المطالبات وقاعدة التكلفة على مستوى القطاع ككل، في حين أن تكافل الراجحي لا يزال ملتزمًا بالتركيز على أفضل الممارسات.

بموجب مفهوم التأمين التعاوني، يشرف وينظم البنك المركزي السعودي قطاع التأمين. في حين أن القوانين تدعم امتثال الشريعة؛ حسب التوجيه التنظيمي الصادر عن هيئة سوق رأس المال في يونيو 2022 حيث صدرت ارشادات محددة تتعلق بالمؤسسات العاملة وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تتضمن إنشاء هيئة رقابة شرعية، وتأخذ بالاعتبار المخاطر الشرعية في سياسات الادارة كما هو محدد من قبل هيئات ضبط المعايير العالمية، إضافة إلى اصدار تقرير امتثال على أساس سنوي. هنا التوجيه سيكون ساري التطبيق اعتباراً من 1 يوليو 2023 ومن المحتمل أن يرقى بإطار حوكمة الشريعة في السوق المحلية في عدة قطاعات .

يتماشى نموذج التكافل الموضوع من قبل الشركة والمبدأ الأساسي لحاملي الوثائق مع المبادئ المقبولة للكافل. كما أن تخصيص الأصول القابلة للاستثمار متواافق مع الشريعة. في حين تم إجراء ترتيبات إعادة التأمين إلى حد كبير مع نوافذ إعادة تأمين لمعيدي تأمين دوليين، فقد تم تنفيذ بعض الترتيبات مع معيدي تأمين تقليديين، بموافقة لجنة الشريعة على أساس الحاجة. لا يتم توزيع فائض التأمين حصرياً على حاملي الوثائق. يحصل المساهمون على حصة من الفائض كرسوم أداء وكحافز للأداء الجيد. تم النظر في سياق الإطار التنظيمي، حيث تمت الموافقة على الآلية من قبل لجنة الشريعة. لاحظت الوكالة جهود الإدارة في وضع مفهوم فائض المشاركة مع حاملي الوثائق من خلال المشاركة النشطة مع السلطات التنظيمية.

قامت شركة تكافل الراجحي بتأسيس لجنة شرعية مستقلة كتعهد طوعي قبل صدور أحد التوجيهات بهذا الشأن. تشير مشاركة اللجان بدرجات عالية في عمليات الشركة إلى التزامها بالامتثال للشريعة الإسلامية في جميع جوانب العمليات. إلى جانب ذلك، تم وضع أنظمة رقابة داخلية شرعية مناسبة للمساعدة بشكل فعال في تنفيذ قرارات اللجنة الشرعية، ومن المتوقع أن يتم تعزيزها بشكل أكبر مع تعزيز الالتزام التنظيمي كما هو واضح في الفترات الأخيرة.

تتوافق الحكومة المؤسسية للشركة بشكل عام مع المتطلبات التنظيمية، مع التمثيل المستقل، وإطار عمل جيد للرقابة الداخلية. في حين أن مشاركة حاملي الوثائق على مستوى مجلس الإدارة لا يمكن أن تغير أو تتأثر بموجب اللوائح المحلية، فقد يتم إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على الحكومة ، بما يتماشى مع أفضل الممارسات ، والتي قد تلعب دوراً أساسياً في حماية مصالح حملة الوثائق دون الحاجة إلى تمكين تمثيل حملة الوثائق، في مثل هذه اللجان.

شركة مدرجة، تعرض شركة تكافل الراجحي المعلومات الجوهرية بشكل مناسب لأصحاب المصلحة في الوسائل العامة المتاحة. تلتزم الشركة بمدونة قواعد سلوك العمل في التعامل مع عمليات التكافل. تلتزم تكافل الراجحي بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) مع خطط لتوفير تغطية الحياة للمشاركون في مشاريع المساهمة الاجتماعية مثل أولئك الذين يشاركون في تحفيظ القرآن، دون أي شرط للمساهمة من المستفيدين: يمكن تعزيز الإفصاحات في هذا الصدد.

نطاق التصنيف

هذا التصنيف هو تقييم ورأي مستقل حول إطار عمل الحكومة الشرعية والامتثال الشرعي كما تم تنفيذه من قبل شركة تكافل الراجحي. يشمل التصنيف مجالات التغطية المنصوص عليها في معيار الحكومة للمؤسسات المالية الإسلامية 10 (GSIFI 10) ، الذي طورته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). إلى جانب المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، تم اعتماد المعايير الاحترازية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) للتأمين الإسلامي (التكافل) كمرجع. لا يأخذ تصنيف المقياس الوطني في الحسبان الانحرافات عن المعايير العالمية التي لم يتم تفعيلها في نطاق المملكة، بينما يسمح المقياس العالمي للمقارنة على أساس عالمي.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني على iira@iirating.com